

مبادرة المبعوث الأممي إلى اليمن.. هل ولدت ميتة!

كتب- أحمد التلاوي

قبل عدة أيام، زار المبعوث الأممي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، العاصمة اليمنية صنعاء، من أجل طرح مبادرته الجديدة التي كانت ترمي إلى تحريك العملية السياسية واستئناف محادثات السلام بين الفرقاء اليمنيين.

إلا أن التقارير الإعلامية أشارت إلى أن مهمته باءت بالفشل هناك، وقيل إن الحوثيين رفضوا مبادرته الجديدة، ولكن الأقرب للدقة أن ولد الشيخ لم يحصل على ردّ من الحوثيين وحلفائهم في المؤتمر الشعبي العام؛ حيث وضعوا بعض الأمور على طاولة التفاوض، ومن بينها تحريك ملف رواتب الموظفين الحكوميين المتوقفة منذ ثمانية أشهر، ورفض الخروج من ميناء "الحُدَيْدَة"، قبل ذلك.

وكان الاتحاد الأوروبي ومن خلال ألمانيا، طرح مبادرة جديدة لاستعادة وتيرة الحوار بين الفرقاء اليمنيين، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل غير مسبوق في البلاد بسبب الحرب والحصار المفروض على اليمن من جانب التحالف العربي الذي تقوده الرياض.

وكان آخر مظاهر هذا التدهور، عودة مرض الكوليرا إلى الانتشار بشكل وبائي، شمل العاصمة صنعاء ذاتها، وبمعدلات كبيرة؛ حيث كشفت لمنظمة الصحة العالمية، عن ارتفاع عدد حالات الإصابة بالكوليرا في اليمن إلى 35217 حالة مشتبه بها منذ 27 أبريل الماضي فقط، عندما بدأ المرض في الانتشار مرة أخرى، بزيادة قدرها 50 بالمائة في الحالات المبلّغ عنها مقارنة بأرقام أعلنها نيفيو زاجاريا ممثل المنظمة في اليمن يوم 19 مايو؛ حيث ذكر أن 23425 أصيبوا بالكوليرا منذ 27 أبريل الماضي.

ومن بين أهم نقاط هذه المبادرة إعلان هدنة، ووقف إطلاق النار في شهر رمضان الجاري، وتنفيذ إجراءات تعزيز الثقة التي تم الاتفاق عليها في مفاوضات سابقة

جرت بين الفرقاء اليمنيين في جنيف (16 إلى 19 يونيو 2015م)، بالإضافة إلى نقاط جديدة، مثل تبادل شامل للأسرى، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والإعلاميين والناشطين، ورفع الحصار عن كافة المدن اليمنية، ومن بينها تعز.

كما تشمل المبادرة كذلك فتح مطار صنعاء، وإيقاف العمليات العسكرية على مدينة وميناء "الحديدة"، فيما تشرف الأمم المتحدة على إدارة الميناء، من أجل السماح بدخول المواد الإغاثية والمساعدات إلى كافة المناطق المبنية، ومن دون أية عوائق، ومنها تعز.

وتشمل المبادرة كذلك، ضمن إجراءات ضمان التهدئة ومراقبتها، عودة اللجنة العسكرية للتهدئة، إلى الاجتماع والإشراف على وقف إطلاق النار.

ومن بين المشكلات الرئيسية التي تطرقت إليها المبادرة كذلك، أخذ إجراءات من أجل ضمان حيادية البنك المركزي اليمن، من خلال الاتفاق على إدارة محايدة له، وتكون بإشراف دولي، وصرف الرواتب لكل الموظفين، من دون أية عوائق.

وأشارت التقارير الخاصة ببنود المبادرة، إلى أنه إذا ما تم تنفيذ هذه النقاط من دون خروقات في شهر رمضان؛ تنطلق المشاورات السياسية الجديدة بعد الشهر الفضيل، من أجل استكمال ما تم الاتفاق عليه في المفاوضات التي استضافتها الكويت بين شهري أبريل ويوليو من العام 2016م المنصرم.

إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تقول بأن مبادرة ولد الشيخ قد ولدت ميتة.

وهذا ليس حكماً قيمياً متشائماً، وإنما مبنٍ على معطيات الواقع السياسي الصلبة، بما في ذلك التطورات الأخيرة، سواء على المستوى الداخلي، وكان أهمها ما عُرف بإعلان عدن، الذي جدد، وبقوة، مخططات بعض الأطراف الداخلية في اليمن، بعد عقود من الوحدة، أو على المستوى الخارجي، وكان أبرزها ما عرف بالقمة العربية الإسلامية الأمريكية، التي استضافتها الرياض يوم 22 مايو.

فهذه التطورات قادت - كما سوف نرى - إلى تعقيد كامل المشهد اليمني، بكل مشتملاته ومفرداته، مما لا يمكن معه التناؤل بشأن مبادرة ولد الشيخ، حتى وإن حسُنَّت النوايا!

المشهد الداخلي وتعقيداته

من بين أخطر الآثار التي قادت إليها الحرب على اليمن، هو تفكيك المشهد السياسي والاجتماعي الداخلي في اليمن، بشكل قاد إلى عدم قدرة أي طرف من الأطراف السياسية الفاعلة على الأرض، على فرض كلمةٍ سواء على "جميع" المكوّن السياسي والاجتماعي اليمني.

وعندما نقول الاجتماعي؛ فإننا نعني أن التفكيك وصل إلى مستوى أخطر بكثير من الصدمات العسكرية الحالية بين القوى السياسية الموجودة؛ حيث خرجت في الفترة الأخيرة العديد من الدعوات إلى انفصال أجزاء من اليمن، أو على الأقل تحقيق شكل من أشكال الإدارة الذاتية لهذه الأقاليم، وقصر استغلال ثرواتها على أبنائها.

ولقد رأينا ذلك في أكثر من مستوى، مثلما تم في حضرموت عندما عقدت بعض الشخصيات في المحافظة مؤتمراً تضمن رسالة الانفصال، حتى ولو بشكل غير صريح، ثم جاءت مظاهرات أنصار محافظ عدن السابق، عيدروس الزبيدي في عدن، لكي تكرر ظاهرة اتساع نطاق "الأقلمة" لو صح التعبير في اليمن، بسبب استمرار الحرب.

ولكن، ينبغي الاعتراف بأن هناك الكثير من الاعتبارات الموضوعية التي ينبغي وضعها في الحسبان عند تقييم مثل هذه الأحداث، حتى ولو اختلفنا معها في الزاوية القيميّة، برفض المساس بوحدة اليمن بأية صورة من الصور.

هذه الاعتبارات يمكن قراءتها من البيان الحضرمي، ومن تصريحات المتحدثين باسم الحراك الجنوبي، وتحمل جميع الأطراف المتصارعة في اليمن، مسؤولية ما يجري.

فكل الأطراف التي طرحت خيارات الأقلية/ الانفصال/ الحكم الذاتي.. أيًا كان المسمّى، تحركوا بسبب إهمال الأطراف التي تنافس على السلطة، سواء في حكومة هادي، أو في حكومة صنعاء (تحالف الحوثيين/ المؤتمر الشعبي العام) لقضايا ومشاكل المواطنين، وسوء توزيع الثروات المحلية في هذه الأقاليم، بحيث صار أهلها محرومين من أبسط حقوقهم في الاستفادة من هذه الثروات؛ لذلك قالوا إنهم يسعون لتحسين ظروفهم وأحوالهم والاستفادة من ثرواتهم.

وهو ذات المنطق الذي دفع كيانات مثل "صوماليلاند" إلى تأسيس كيانات منفصلة، بعد طول أمد أزمة تفكك الدولة والعنف في البلاد، منذ الإطاحة بنظام محمد سياد بري، في العام 1993م.

ونموذج "صوماليلاند" صار جاذبًا بالفعل؛ حيث الآن شمال الصومال مستقر وآمن، مثل بلد مثل جيبوتي المجاورة؛ فهناك أمن وتبادل تجاري وسلطات محلية وكذا.

ولكي لا نستغرق في هذه النقطة؛ فإن صفة القول؛ إنه في ظل هكذا وضع، وفي ظل ظهور ما يُعرف في علوم النظم والقانون الدولي، بقوى الأمر الواقع؛ فإنه سوف يكون من الصعوبة بمكان فرض أي إطار شامل لوقف إطلاق النار في "كل" اليمن.

وحتى لو قبلت قوى الأمر الواقع الموجودة على الأرض، باعتبار أن وقف إطلاق النار مصلحة لكل الأطراف؛ فإنه لا يمكن تصور نجاح الجانب السياسي في مبادرة ولد الشيخ؛ حيث لا توجد سيطرة لأطراف بعينها على كل هذه الفوضى التي أسستها الحرب على الأرض.

ويدعم ذلك، أمران؛ أولهما أن بعض الأطراف المسيطرة على أرض الواقع؛ لها أجندات الخاصة، التي ترمي بها إلى تعزيز نفوذها السياسي، وتحقيق مصالح اقتصادية تخص فئة أو قبيلة أو إقليم بعينه.

الأمر الثاني، أن هناك إرادات أخرى إقليمية تتحكم في قرار بعض هذه الأطراف، وهذه الإرادات الإقليمية؛ تتصادم في الوقت الراهن، حتى بين الحلفاء.

فعلى سبيل المثال؛ لا يمكن القول إن الحراك الجنوبي يتحرك ويتفاعل بذاته، حتى ولو كان هناك بواعث موضوعية كما تقدم؛ فإن هناك أطراف إقليمية تدعمه، وبالتالي؛ فإنه ليس حرًا في قراره، وبالتالي؛ لو أن مصالح هذه الأطراف الإقليمية تتعارض مع مبدأ وقف الحرب وبدء مفاوضات سلام؛ فإنه بالتالي؛ لن يمكن القول بأن أية خطة سياسية سوف تصمد، وهو ما يقودنا إلى تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي.

المشهد الإقليمي وقطيعة مع مبادرة ولد الشيخ:

من نافلة القول، أن غالبية الأطراف المتصارعة في اليمن، لا تملك قرارها بشكل كامل، وأنها مرتهنة لأطراف أخرى في الإقليم، هي التي تقيها على قيد الحياة، بالدعم العسكري والسياسي والمالي والإعلامي وغير ذلك.

يقود هذا إلى التأكيد على أمر آخر من البديهي فيما يخص الأزمة اليمنية؛ هو أن الحرب في اليمن، والأزمة في هذا البلد العربي، ليست أزمة محلية، وإنما هي انعكاس لصراعات وتعقيدات أخرى إقليمية.

فهي بدقة؛ تُعتبر امتدادًا للصراع السعودي الإيراني، وتخوض الكثير من الأطراف اليمنية المتصارعة، حروبًا بالوكالة عن أطراف إقليمية أخرى؛ حيث تدعم الرياض بشكل واضح وصريح، الرئيس عبد ربه منصور هادي، بينما يتلقى الحوثيون دعمًا من إيران، وفق كل التقارير الدولية.

أما حركات الأقلمة ودعوات الانفصال؛ فإن تقارير أخرى تتحدث عن دعم تتلقاه من أطراف إقليمية، من المفترض أنها ضمن التحالف الذي تقوده الرياض في الحرب الحالية؛ إلا أنها في كثير من الأحيان، ووفق شهادات وتقارير موثوقة؛ فإنها على الأقل تتبنى سياسات قد لا ترضى عنها الرياض أو تدعمها.

مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وفاقم من قضية عدم قدرة الأطراف الداخلية في اليمن على حسم قرارها بالمعنى الحرفي، في ظل تصاعد الأزمة الأساسية بين الرياض وطهران، وتحولها إلى مجال لحالة من الاستقطاب الحاد، وفق مبدأ "من ليس معي فهو ضدي"، بعد الإسناد الأمريكي الواضح للموقف السعودي ضد إيران، كما بدا في كلمات ومواقف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب في القمم الثلاث التي عقدها في الرياض خلال زيارته الأخيرة لها، سواء مع العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، أو مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وقادة الدول العربية والإسلامية الذين تمت دعوتهم لهذه القمة.

وهنا نقف على أحد أسوأ وجوه هذا الاستقطاب الإقليمي؛ حيث لم تقدم الرياض دعوة رسمية لا لرئيس الوزراء العراقي (الشيوعي والمقرب من إيران)، حيدر العبادي، وإنما وجهت الدعوة للرئيس العراقي (السني وصاحب الصلاحيات الشرفية) فؤاد معصوم، ولا للرئيس اللبناني، ميشال عون، حليف "حزب الله"، عدو الرياض اللدود.

وأظهرت كلمات الملك سلمان، والرئيس ترامب خلال يومَي زيارته للسعودية، أن الأمور مع طهران قد وصلت إلى مستوى الصراع العلني، مع عدم وجود إي إمكانية للتفاهم أو الحوار.

ووفق كل القواعد المتعارف عليها في السياسة العالمية، ومن خلال تاريخ طويل قطعتة البشرية في صراعات لم تتوقف تقريباً؛ فإن هذه الصورة؛ سوف تنعكس بكل تأكيد على الوضع اليمني؛ حيث هو - كما تقدّم - صورة مصغرة لصراعات وأزمات الإقليم.

فعلى سبيل المثال؛ لا يمكن من المتصوّر أنه، وفي ظل هذا الدعم الإقليمي والدولي غير المسبوق للرياض في صراعها مع طهران، سوف تتقدم خطوة واحدة للأمام مع الحوثيين.

في المقابل؛ فإنه، وفي ظل ضغوط مصرية وإماراتية واضحة، هناك احتمال أن تتوقف الرياض عن الاستعانة بـ"خدمات" الإخوان المسلمين في اليمن، ممثلين في حزب "التجمع اليمني للإصلاح"، في المجالين السياسي والعسكري.

كما أن الرياض، باعتبارها المتحكّم الرئيسي في قرار الحرب والسلام حالياً، سواء بذاتها أو من خلال تحالفاتها الإقليمية، ووكلائها الداخليين؛ سوف تأخذ بعين الحذر تقارير تشير إلى "تورطها" في الاستعانة ببعض الشخصيات المحسوبة على تنظيمات مُصنّفة إرهابية في القائمة الأمريكية والدولية، مثل "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، الذي يُعتبر الخصم والهدف الأول لدى أجهزة الاستخبارات الأمريكية، والبنجابون.

وهو واضح في سلوك الجهازين الاستخباري والعسكري الأمريكيين منذ تولي ترامب؛ حيث أعطى الأولوية في الشرق الأوسط لملفّي إيران والتنظيمات المتشددة. فنجد تصعيداً كبيراً في عمليات الطائرات من دون طيار التي تنفذها قوات أمريكية، عسكرية واستخبارية ضد تمركزات "القاعدة" و"داعش" في اليمن، وخصوصاً في أبين والبيضاء، وكان أحدث هذه العمليات، في مأرب والبيضاء شرقي اليمن، يوم الثاني والعشرين من مايو، بالتزامن مع تقارير تناقلت أن واشنطن تبحث في توسيع أنشطتها من هذا النوع في اليمن.

.....

كل هذه الأوضاع، ولاسيما ظهور الكثير من دعوات الانفصال، ووصول الوضع الإقليمي إلى مستوى الصراع العلني بين الأطراف الحقيقية التي تتصارع في اليمن، لا تقول بأن مبادرة ولد الشيخ يمكنها أن تفعل أي شيء، وخصوصاً أن الرجل لا يملك أية وسيلة تأثير على الأرض، سوى عقد المؤتمرات الصحفية!..